

مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة

د. سهام كردودي، جامعة محمد خيضر بسكرة

د. حكيم بوسلمة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على عينة من القائمين على الإدارة في ثلاثة مؤسسات اقتصادية بولاية بسكرة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بطريقة ضمنية وليست علمية، وأن له دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر القائمين على إدارة هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، الأمن الجبائي، الأداء المالي، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

This study aimed to identify the contribution of fiscal management in improving the financial performance of the Algerian economic institution. Through the design of a questionnaire distributed to a sample of managers in three economic institutions in the state of Biskra.

The study concluded with a number of results, the most important of which is that fiscal regulation is practiced in the Algerian economic institutions in an implicit and not scientific way. And that it has a role in improving the financial performance of economic institutions from the perspective of the managers of these institutions.

Key words: Fiscal management, fiscal security, financial performance, economic institution.

تهدف كل مؤسسة اقتصادية إلى استغلال مواردها المتاحة لتحقيق أعظم ربح ممكن، في ظل تخفيض تكاليفها. ومن بين هذه التكاليف مجموع التكاليف الجبائية التي تعتبر العنصر الرئيسي الذي يبني المسير على أساسه قراراته المالية للمؤسسة. فإذا كان هناك تسيير جيد للجبائية داخل المؤسسة بشكل يدعم أنشطتها المالية فإن ذلك يعزز من قراراتها المالية ويصبح المسير قادرا على التحكم في جزء كبير من التكاليف، في حين سوء تسيير الجبائية يؤدي إلى تحميل المؤسسة تكاليف إضافية مثل الغرامات المالية، عقوبات التأخر عن الدفع، تكاليف السنوات الماضية... إلخ.

إضافة إلى ذلك فإن التغيرات والتطورات التي يشهدها تنظيم المؤسسة أدى إلى ظهور صور جديدة للتسيير تتجلى في: التسويق، مراقبة الجودة، مراقبة التسيير... إلخ، مما أدى إلى ضرورة إدماج التسيير الجبائي في نفس مستوى أشكال وصور التسيير الأخرى من أجل التحكم في التكاليف وتعظيم الاستفادة من الاختيارات الجبائية في المؤسسة.

ولأن التسيير الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، فإن له أهمية بالغة على مستوى الأداء والقرارات المالية في مختلف مراحل نشاط المؤسسة (الاستغلال، التمويل، الاستثمار)، لذلك يجب على المؤسسة معرفة هذه الآثار ومحاولة تعظيم الاستفادة منها في إطار ما يسمح به القانون الجبائي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

"ما هو دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟"

فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يتم تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضية الثانية: يساهم التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- يعتبر التسيير الجبائي أحد الموضوعات الجديدة والمعاصرة التي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في المجال الجبائي.

- توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية التسيير الجبائي والقيمة المضافة التي يدعمها بها، ويضيفها لها.
- ولالإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم تقسيمها إلى المحاور التالية:
 - المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.
 - المحور الثاني: الإطار العملي للدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولاً: ماهية التسيير الجبائي:

يعتبر التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي، ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، ويهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي.¹

1- مفهوم التسيير الجبائي:

تعددت تعريفات التسيير الجبائي بتعدد وجهات نظر مقدميها، حيث عرف على أنه: "آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي وفي حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير".²

كما عرفه christine collette على أنه: "التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن يستخدم لصالح المؤسسة، وأن يصبح ضمن استراتيجياتها".³

كذلك عرفه كل من Jacques Duhem, Michel Jammes على أنه: "الاختيار من بين الاختيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار النصوص التشريعية ونشاط كل مؤسسة وخصوصياتها ودرجة الخطر الجبائي".⁴

في حين عرفه البعض بأنه: "محاولة تخفيض الضريبة والاستفادة مما تتيحه القوانين الضريبية والقوانين ذات الصلة، ولوائحها التنفيذية والتعليمات التنفيذية والتفسيرية، والمنشورات التي تصدرها الإدارة الضريبية، وبالتالي هو تحليل منطقي لوضع خطة مالية من منظور تحقيق منافع ضريبية لموائمة الأهداف المالية، ويعتبر الغرض منه هو اكتشاف كيفية تحقيق مكاسب مالية من تخفيض الالتزامات الضريبية".⁵

ومما سبق يمكن القول أن التسيير الجبائي يقوم على معالجة وترتيب الأمور المالية للمؤسسة بالطرق التي تؤدي إلى الاستفادة من المزايا والحقوق التي بينها القانون، والعمل على الأخذ بالمنفذ القانونية التي لا يترتب على المؤسسة أية تكاليف في حالة استغلالها لها، وأيضا الاستفادة من أية مخالفات قانونية تكون تكاليفها أقل من المنافع التي تتحصل عليها بسبب ارتكابها مخالفة ما.⁶

2- أهداف التسيير الجبائي:

يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

2.1. الأمن الجبائي في المؤسسة:

يرتبط التسيير الجبائي بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية، التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلّف، وهذا عند تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة والتي تظهرها القوائم المالية، ومنه يجب عرض قوائم مالية موثوق بها باحترام القواعد الجبائية من أجل تحسين جودة المعلومات المالية.⁷

2.2. البحث عن الفعالية الجبائية:

يعطي التشريع الجبائي للمؤسسة بعض الحرية أو هامش حركة يسمح لها بالحصول على الامتيازات الاقتصادية من أجل تعظيم الخيار، وبالتالي يمكن القول أنه يساعد في عملية التحريض الجبائي بواسطة الخيارات القانونية، ويساعد المؤسسة على إمكانية الاختيار بين العديد من البدائل مثل الخضوع للرسم على القيمة المضافة أم لا، وطرق حساب الإهلاك بأحسن خيار للمؤسسة للوصول إلى الفعالية الجبائية.

والنتيجة أن مراقبة الخيار الجبائي تعتبر من عوامل الفعالية، وهذه الرقابة تؤدي من طرف المراجع الجبائي الذي يقوم بمراقبة مدى تجسيد المؤسسة للمخطط الجبائي للحذر من الأخطاء وسوء الاختيار، كما يقوم بقياس درجة الانحراف بين الفعالية المحققة والمتوقعة. أو تتم الرقابة من طرف خلية داخل المؤسسة معنية بحل المشاكل الجبائية.

والفعالية الجبائية تعني تمكين المؤسسة من الحصول على الامتيازات الجبائية، المالية، التنافسية.⁸

- الفعالية بواسطة الحصول على الامتيازات الجبائية: يعتبر البحث عن الامتيازات من أسس البحث عن الفعالية الجبائية، وهذه الامتيازات توجد في العديد من الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسة، حيث تسمح هذه الخيارات بتخفيف الديون الجبائية.

- **الفعالية بواسطة الحصول على الامتيازات المالية:** إن بحث المؤسسة عن الخيار الأمثل يسمح لها بالحصول على الامتيازات المالية، لأنه بطبيعة الحال الامتيازات الجبائية تتبعها امتيازات مالية، لأن الضريبة هي عبارة عن تكلفة لها تأثير مباشر على خزينة المؤسسة والتوازن المالي لها، مع الإشارة إلى أنه يوجد العديد من الامتيازات المالية ليست نتيجة الامتيازات الجبائية، لذلك يجب على المؤسسة إصلاح الاعوجاج الجبائي من أجل تحسين الوضعية المالية لها.
- **الفعالية بواسطة الحصول على الامتيازات التنافسية:** من أجل الحصول على مزايا تنافسية في السوق، يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف الجبائية على المستوى الوظيفي للمؤسسة فيما يتعلق بعلاقتها مع العملاء والشركاء.

2. 3. خدمة إستراتيجية المؤسسة:

من أجل الحصول على أحسن وضعية جبائية ملائمة يجب النظر إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وذلك بإدماج المتغير الجبائي في قرار التسيير، وبالتالي الفعالية الجبائية هي مفهوم مرتبط بوضع أحسن الحلول الجبائية بالنظر إلى الأهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة.⁹

3- فعالية التسيير الجبائي:

إن إلمام المسير بعناصر الضريبة المطبقة ثم دراستها بتمعن وإدراجها في قراراته، كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي أقل وبصفة قانونية، وعموما تتجلى مظاهر فعالية التسيير الجبائي في:¹⁰

1.3. تحسين الأداء الجبائي: المسير مطالب بترقب وتقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لأن عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطأ تسييري. كما يجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة ويجب تسييرها كبقية التكاليف، وعليه لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء الاختيار الذي يضاعف الامتيازات المالية ويخفف العبء على المؤسسة ومن القرارات التي قد يتخذها لتحقيق ذلك:

- تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقع ضريبي مرتفع لتجنب الحد من الأرباح ومن قدرة التمويل للمؤسسة؛

- اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة والتي يتحقق معها أقل خضوع للضريبة وهكذا تمكن عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من:
 - ✓ الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية لتدعيم القدرة التمويلية للمؤسسة؛
 - ✓ إن انتقاء الاختيارات الجبائية يتم في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية والجبائية، والقانونية.

2.3. تجنب الخطر الضريبي: وهو ما يصطلح عليه الأمن الجبائي، إجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر ضريبي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط من امتيازات جبائية منتقاة.

ثانيا: الأداء المالي

يعد الأداء المالي من أكثر المؤشرات استخداما لقياس أداء المؤسسة، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المؤسسة نحو المسار الأفضل والصحيح.

1- تعريف الأداء المالي:

عرف الأداء المالي بأنه: " انعكاس للمركز المالي للمؤسسة المتمثل في كل من الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال المؤسسة لفترة زمنية معينة."¹¹

ويعرف أيضا على أنه: " المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافها."¹² كما يعرف بأنه: "مؤشر على مدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج."¹³

2- أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.¹⁴

المحور الثاني: الإطار العملي للدراسة

بغرض الإجابة على مشكلة الدراسة، تم تدعيمها بدراسة ميدانية من خلال إعداد استمارة استبيان وجهت لعينة من الموظفين في المؤسسات محل الدراسة، ومن ثم تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

أولاً: منهجية الدراسة

1- مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي ثلاثة مؤسسات اقتصادية هي: مؤسسة التجهيز والنسيج SONITEX، المؤسسة الوطنية لتوزيع وتسويق المنتجات البترولية NAFTAL، مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة. أما عينة الدراسة فتمثلت في 50 موظف قائمين على إدارة هذه المؤسسات ولديهم معرفة بالمجال المحاسبي والمالي والجبائي فيها.

وقد بلغ عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة للتحليل 40 استمارة، أي ما يعادل 80% من إجمالي الاستمارات الموزعة.

2- أداة الدراسة:

بغرض معرفة مدى مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية تم اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة، حيث تضمن ثلاثة محاور تتكون من 27 عبارة موزعة كما يلي:

- محور عام: تضمن بيانات شخصية (يحتوي على 5 عبارات).

• **المحور الأول:** مدى تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (يحتوي 12 عبارة).

• **المحور الثاني:** دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (يحتوي 10 عبارات).

وللإجابة على هذه العبارات تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وفق الدرجات التالية:¹⁵

جدول رقم (1): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان

الإجابة	معارض بشدة	معارض	معارض إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: وليد عبد الرحمان الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، عمان، الأردن، 2009، ص. 7.

3- صدق وثبات أداة الدراسة:

معرفة مدى صدق وثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ لكل محور من محاور الاستبيان وللاستبيان ككل. وكان معامل الثبات للمحور الأول 0.951، في حين المحور الثاني 0.978، أما معامل الثبات الكلي بلغ 0.98، وهي نسبة مرتفعة وجيدة في مثل هذه الدراسات. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (2): مقياس الثبات ألفا كرومباخ لأداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	10	0.951
المحور الثاني	12	0.978
الاستبيان ككل	22	0.98

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى spss

ثانيا: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

بغرض تحليل نتائج الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) مستخدمين عدة أساليب إحصائية هي: التكرار، الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1- تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول:

تهدف عبارات المحور الأول إلى معرفة اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. والجدول رقم (03) يبين النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم (3): اتجاهات أفراد العينة حول مدى تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

الجزائرية

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
موافق	0.891	4.22	لدى المؤسسة قسم خاص مكلف بالضريبة.
موافق	0.958	4.18	تتم أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق التسيير الجبائي.
موافق بشدة	0.501	4.58	التسيير الجبائي مرتبط بالتسيير المحاسبي والمالي في المؤسسة.
موافق بشدة	0.501	4.42	تمارس المؤسسات الجزائرية التسيير الجبائي بطريقة ضمنية وليست علمية.
موافق بشدة	0.552	4.45	يكون الإطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالمؤسسة بشكل مستمر.
موافق بشدة	0.572	4.32	المؤسسة على دراية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الجبائي.
موافق بشدة	0.549	4.42	تساهم الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي في تخفيض العبء الجبائي.
موافق بشدة	0.501	4.42	فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام المؤسسة بالقواعد والأحكام الضريبية المتعلقة بنشاط المؤسسة.
موافق بشدة	0.501	4.42	فعالية عمل المسير الجبائي يمكن قياسها من خلال تحكمه في المخاطر الجبائية للمؤسسة.
موافق بشدة	0.526	4.32	يهدف التسيير الجبائي إلى تخفيض الخطر الجبائي للمؤسسة.
موافق بشدة	0.501	4.58	النظام المحاسبي المالي جعل من السهل التعامل مع التصريحات الجبائية والمحاسبية.
موافق بشدة	0.506	4.50	من أجل تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يجب فتح معاهد متخصصة بالتكوين في مثل هذا التخصص.
موافق بشدة	0.592	4.41	المحور 1: مدى تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي للمحور الأول قدر بـ4.41 مما يعني أن جميع أفراد العينة متفقون على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبق التسيير الجبائي، وما يؤكد ذلك هو قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 0.592 مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة.

وقد احتلت العبارة الثالثة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.58 وانحراف معياري 0.501، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا إجابة موافق بشدة 57.5%، وبذلك يمكن اعتبار أن التسيير الجبائي مرتبط بالتسيير المحاسبي والمالي.

كذلك جاءت العبارة الحادية عشر في المرتبة الثانية، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.58 والانحراف المعياري 0.501، وبالتالي يمكن اعتبار أن النظام المحاسبي المالي جعل من السهل التعامل مع التصريحات المحاسبية والجبائية.

في حين حظيت العبارة المتعلقة بوجود قسم خاص مكلف بتسيير الضريبة والعبارة المتعلقة باهتمام أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق التسيير الجبائي على أقل قيم للوسط الحسابي وهي 4.22 و4.18 على التوالي.

ولاختبار صحة الفرضية المتعلقة بهذا المحور تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة ومن خلال مقارنة الوسط الحسابي للمحور الأول مع الوسط الفرضي (3) كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4): اختبار صحة الفرضية الأولى

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
يتم تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	4.41	0.592	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة (Sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05، مما يعني قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "يتم تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

2- تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني:

تهدف العبارات الواردة في المحور الثاني إلى معرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم (5): اتجاهات أفراد العينة حول دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات

الاقتصادية الجزائرية

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
موافق بشدة	0.656	4.32	المؤسسات الجزائرية على وعي بأهمية التسيير الجبائي.
موافق	0.778	4.10	يمكن قياس فعالية التسيير الجبائي من خلال الأداء المالي للمؤسسة.
موافق	0.730	4.08	عمل المسير الجبائي له تأثير كبير على أداء المسير المالي للمؤسسة.
موافق	0.679	4.00	يوجد دور كبير في تخفيض التكاليف الجبائية على الأداء المالي المؤسسة.
موافق	0.620	3.98	المؤسسة على دراية بأن ارتفاع التكاليف الجبائية تقلص من أداؤها المالي.
موافق	0.516	3.88	ينخفض الوعاء الضريبي للمؤسسة عند التزامها وممارستها للمزايا التي يمنحها القانون الجبائي.
موافق	0.441	3.90	تجنب المؤسسة العقوبات والغرامات الجبائية ينعكس على تسيير تكاليفها وأداؤها المالي.
موافق بشدة	0.549	4.58	نقص المؤهلات والإطارات في مجال التسيير الجبائي يعتبر عائق يزيد من العبء الجبائي للمؤسسة.
موافق بشدة	0.490	4.38	فعالية عمل المسير الجبائي لديها تأثير كبير على فعالية عمل المسير المالي للمؤسسة.
موافق بشدة	0.501	4.58	اختيار الإدارة المالية المفاضلة بين قرارات ما يعتمد على تحديد الآثار الضريبية الناشئة من تلك القرارات.
موافق	0.596	4.18	المحور 2: دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يتفوقون بدرجة كبيرة على أن للتسيير الجبائي دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لهذا المحور هو 4.18، وما يعزز ذلك هو قيمة الانحراف المعياري البالغة 0.596، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين إجابات أفراد عينة الدراسة.

والملاحظ أن العبارة العاشرة الخاصة باختيار الإدارة المالية المفاضلة بين قرارات ما، يعتمد على تحديد الآثار الضريبية الناشئة من تلك القرارات جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.58 وانحرافها المعياري 0.501، كما كانت نسبة أفراد العينة الذين منحوا درجة موافق بشدة 57.5% من عينة الدراسة. وبالتالي يمكن اعتبار أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تبني قراراتها المالية استنادا للآثار الضريبية الناشئة عنها.

كذلك احتلت العبارة الثامنة الخاصة باعتبار نقص المؤهلات والإطارات في مجال التسيير الجبائي عائق يزيد من العبء الجبائي للمؤسسة المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.58 وانحراف معياري 0.549، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا موافق بشدة 60% .

وعموما يتضح من نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة أن للتسيير الجبائي دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية رغم أن ممارسته في هذه المؤسسات تتم بطريقة ضمنية وليست علمية.

ومن أجل اختبار صحة الفرضية الثانية من عدمها، تمت مقارنة الوسط الحسابي للمحور الثاني مع الوسط الفرضي للدراسة (3)، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6): اختبار صحة الفرضية الثانية

مستوى الدلالة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيان
0.000	0.596	4.18	يساهم التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على SPSS

تبين نتائج الجدول رقم (6) أن قيمة مستوى الدلالة ($Sig = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05، مما يعني قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يساهم التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

- الخلاصة:** لقد خلصت هذه الدراسة في شقيها النظري والعملي إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- إن تخفيض التكاليف هدف أساسي وضروري للمؤسسة يمكن من خلاله تحسين أدائها وزيادة مردوديتها، والتسيير الجبائي يحقق لها هذا الهدف دون الوقوع في الغش الجبائي أو التهرب الجبائي، أي فيما تسمح به التشريعات والقوانين الجبائية؛
 - يساهم التسيير الجبائي في رفع الأداء المالي للمؤسسة حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يتحقق لها ذلك إلا بالمعرفة الشاملة للقوانين والتشريعات الضريبية ودراسة وتحليل تأثيراتها على مختلف العمليات التي تقوم بها؛
 - تدرك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أهمية التسيير الجبائي في تخفيض العبء الضريبي، والمسير الجبائي هو محور فعالية ذلك؛
 - يمارس التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بطريقة ضمنية وليست علمية؛
 - يساهم التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القائمين على إدارة هذه المؤسسات.
- واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:
- ضرورة إعطاء أهمية أكبر للعامل الجبائي وأخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات المالية، حتى يتسنى لمسيرى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التخفيض من العبء الجبائي؛
 - ضرورة متابعة القوانين والتشريعات واللوائح الجديدة التي يقدمها التشريع الجبائي الجزائري، واستغلالها من طرف المؤسسات الاقتصادية لأنها توفر وفرة ضريبية؛
 - يجب على مسيري المؤسسات توظيف مختصين في المجال الجبائي لتقديم الاستشارات الجبائية بهدف ترشيد الاختيارات؛
 - ضرورة فتح معاهد متخصصة في تكوين مسيرين ومختصين جبائين.

الهوامش والمراجع:

¹ الحواس زواق، " فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: "التسيير الفعال في المؤسسة"، جامعة مسيلة، أبريل 2009، ص. 2.

- ² صابر عباسي، محمود فوزي شعوي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة- الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص. 118.
- ³ Christine collette, **gestion fiscale des entreprise**, paris, 1998, p. 22
- ⁴ Jacques Duhem, Michel Jammes, **Audit et gestion fiscale de l'entreprise**, édition EFE, paris, mai, 1996, p. 10
- ⁵ نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، "نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري"، مداخلة مقدمة في مؤتمر جمعية الضرائب المصرية، يومي 16-17 سبتمبر 2012، ص. 6.
- ⁶ محفوظ خويرة، التخطيط الضريبي في الشركات المدججة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص. 28، 29.
- ⁷ صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة - الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص. 14.
- ⁸ صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة - الجزائر، مرجع سابق، ص. 14، 15.
- ⁹ صابر عباسي، نفس المرجع، ص. 15.
- ¹⁰ زواق الحواس، مرجع سابق، ص. 9.
- ¹¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة الامتوسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص. 68.
- ¹² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص. 45.
- ¹³ عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية: حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2007، ص. 36.
- ¹⁴ نصر الدين بن نذير، أيوب شمالل، "لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، جامعة البليدة 2، أفريل 2017، ص. 8.
- ¹⁵ وليد عبد الرحمان الفراء، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، عمان، الأردن، 2009، ص. 7.